الخطاب الطائفي وانعكاساته الأمنية على المملكة العربية السعودية

د. سلطان منير الحارثي
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- المملكة العربية السعودية

المستخلص:

ناقشت هذه الورقة البحثية خطورة الطائفية، والدوافع من ورائها، وتوصلت إلى أن الطائفية أكبر مهدد أمني تواجهه الأوطان، وأن دولا ذات أهداف وأطماع توسعية، تقف من وراء تحريكها وتأجيجها، وأنها موصولة بمشاريع التفكيك والتقسيم التي تحاك لدول المنطقة.ومن خلال استعراضها للواقع المشاهد، تنبأت الورقة بأن أمر الطائفية ما زال يتفاقم حدة، وأن مسؤولية الجهاز الأمني باتت أكثر تعقيدا، وأوصت ببعض القضايا التي تراها عملية في التصدي للمد الطائفي، وأبرزت بعض الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع إيران على وجه الخصوص، تأكيدا لموقفها الحازم من كل تآمر يستهدف زعزعة الأمن الوطني، وتوصلت إلى نتائج وتوصيات تراها مهمة، أثبتتها في محلها من االورقة البحثية.

ABSTRACT

This research paper discusses the seriousness of sectarianism and the motives behind it which concludes that sectarianism is the biggest security threat facing nations. This paper goes on further to claim that countries that have expansionist goals and secularist ambitions stand firm on their movement and fuel its narrative by linking its projects towards dividing and dismantling countries of the region. This paper elaborates on the topic of sectarianism by claiming its still worsening and that national security has become more complicated, providing it with practical methods that can challenge the sectarian virus by highlighting some security agreements that the Kingdom of Saudi Arabia and Iran have agreed on. One of many would be to strongly condemning Iran's unpredictable behavior and come to an agreement on how both countries can work together on stabilizing national security, to which both nations see it as an essential factor in their prosperity for themselves and the region. This is an argument that will be highlighted in this research paper, amongst other practical arguments.

مقدمة

تعد الطائفية أخطر وأكبر آفة مدمرة، يمكن أن يوظفها عدو ما، لصالحه في تدمير مجتمع ما، والمملكة العربية السعودية محاطة بدول وأنظمة حكم هي صنيعة الطائفية، ومصدرة مفاهيمها، وراعية رؤوسها، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على أمنها الداخلي، ويضاعف من همومه ومشكلاته.

وعندما نناقش خطورة الطائفية على أمن المملكة العربية السعودية، فإننا نعني الطائفية السياسية، ونثير بشأنها تساؤلات، عما إذا كانت بضاعة واردة من الخارج، مصدرة من دول الجوار، إيران والعراق بعد انهياره، أم نابعة من الذات؟ وهل هي بذاك الحجم والعمق في تغلغلها داخل المجتمع السعودي، الشيعي منه، والسني، والصوفي؟ وهل هي سياسة ممنهجة للدولة في تعاملها مع مواطنيها؟. وبالطبع ونحن نثير تساؤلات كهذه بشأن الطائفية السياسية، لا ننفي وجود الطائفية المذهبية وتأثيراتها كليا، من خلال تجاوزات خطاب ديني، من هذا الطرف أو ذاك، لا يفكر في المآلات، وتصرفات من أفراد وعقول تنتمي إلى هذا الخطاب المتجاوز، وينقصها الوعي بخطورته على الأمن الداخلي، بل نجعل منه منطلقا لنا في دراسة الأسباب الذاتية والموضوعية لنزعة الطائفية السياسية في مجتمعنا. ولأن نهج الحكم في المملكة العربية السعودية، يتعارض كل التعارض مع العصبيات الطائفية، يقوم على العدل بين كل المواطنين، مهما كانت انتماءاتهم، دون إتاحة مجال للمفاهيم المنحرفة عن وسطية الاسلام، كما نُقلت عن جيل الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومحاسبة كل من يتجاوز نظام الحكم الأساس، واللوائح التنظيمية المستمدة منه. وكل الدلائل تؤكد أن الخطاب الطائفي الذي يستهدف أمن المملكة العربية السعودية، ينتمي إلى الطائفية السياسية، وهو موجه من الخارج، بقصد إحراجها على المستوى الدولي، وإظهارها دولة تضطهد مواطنيها؛ لأسباب دينية ومذهبية، ولو كان الأمر كما يدعي هؤلاء لما تمتع المواطنون بمختلف عقائدهم بكافة حقوقهم، ولكن من دأب الخطاب الطائفي أنه تدجيلي لا يظهر هذه الحقائق، ويحاول طمسها بادعاءات لا معنى لها ولا وجود على أرض الواقع. وهذا الخطاب الطائفي الذي يسمع هنا وهناك، هو من يصنع الأكاذيب، ويحرض على الاضطراب الأمني، وكسر حاجز القانون وتجاوزه، وهو ما يواجهه الجهاز الأمني المسؤول عن حماية المواطن من كل الأعمال الإرهابية التي تنطلق من منطلقات طائفية.

مشكلة البحث

وأعقد ما في مشكلة الخطاب الطائفي ارتباطه على الصعيد السياسي بقوى معادية لأمن البلاد، وتحركه وفق مخططاتها، وعلى الصعيد الفكري لجوؤه إلى تأويلات تحريفية، وتصورات خاطئة تكفيرية، ووقائع تاريخية من ماضي المسلمين، ونبشه لها في سبيل توظيفها لمآرب سياسية، وعلى الصعيد الوطني تفكيكه للهوية الوطنية الجامعة، وجميع هذا مما يتضارب مع السياسة الأمنية للمملكة، في مكافحة الإرهاب، ومع كل هذه التعقيدات أنه حقيقة موجودة، لا نملك إنكارها، نلمسه بشكل واضح في الحراك الشيعي، كما في الحراك السني، كما في الحراك الصوفي، إذ كل من الطرفين يتوجس خيفة من الآخر، ولا يشعر أنه على علاقة وطنية متينة معه، و» هنالك أبحاث عربية تطبيقية عديدة تؤكد انتشار التعصب الطائفي في الدول العربية، ومن تلك الدراسات دراسة كويتية (وطفة، والأحمد 2002م) خلصت إلى نتيجة خطيرة تتجسد إلى أن 91 بالمئة من العينة 714 طالبا وطالبة في جامعة الكويت ترى بأن التعصب الطائفي

منتشر في العالم العربي، وقد جاء التعصب الطائفي في المرتبة الثانية بعد ماذا؟ بعد التعصب الديني، يليهما التعصب القبلي، وتفيد نتائج دراسة كويتية اخرى (الأنصاري: 2010م) أن التعصب الطائفي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 61، 1 بالمئة، وذلك بعد التعصب القبلي الذي حاز على 70 بالمئة من العينة التي بلغت 1791 من الطلاب والطالبات في جامعة الكويت ... وفي دراسة كويتية حديثة (وطفة، والشريع: 2012م) طبقت على عينة من الطلاب والطالبات، بلغت 1194 في جامعة الكويت، تبين لنا أن التعصب الطائفي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 91، 5 في المئة بعد التعصب القبلي الذي حاز على 93 بالمئة ... وتظهر نتائج الدراسة أن 89، 1 بالمئة من الطلبة يرغبون في إزالة التعصب الطائفي بشكل نهائي ... وقد أبان الطلبة أن الحكومة يجب أن تركز على محاربة التعصب الطائفي (75، 9) بالمئة بشكل أكبر من التعصب القبلي (55، 8) بالمئة، كما توضح تلك الدراسة أن (85، 5) بالمئة من العينة ترى أن المثقفين، ورجال الدين، والإعلاميين ينشرون التعصب بكافة أشكاله [1]».

إذن نحن أمام مشكلة حقيقية غير متوهمة، نرى مظاهرها في وسائل التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية، يتجاوز الحوار العقلاني الراشد إلى التشاتم، وتبادل التكفير، كما نراها في ميدان التقاتل العسكري، كل طائفة تبغي على الأخرى فتقتلها، كما يحدث في العراق واليمن وبلاد الشام، والخليج، ولعل الشعور بخطورتها الأمنية هو ما دفع فضيلة الشيخ عبد الله بن منيع، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية إلى المناداة بحوار جامع، شيعة، وسنة، وصوفية، وفقا لما نقله الشيخ الصفار عن صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم الجمعة 17 صفر 1427هـ[2].

وفوق ذلك أن خطورة الخطاب الطائفي تكمن في أنه يخلط بين عناصر عدة متداخلة فيما بينها، ويصورها على أنها كتلة واحدة، لا ينفصل طرف منها عن طرف، العامل الديني المذهبي، مع العامل العرقي القومي القبلي، إذ يجعل من نقد المذهب إساءة إلى العشيرة، واحتقارا لها، ومن نقد الفرد نقد الطائفة كلها، فيستنفر هذه لنصرة ذاك.

وكل هذه تعقيدات يواجهها رجل الأمن وجهازه الأمني، وهو ما يفرض على القائمين عليه وضع استراتيجية أمنية، متكاملة، تحد من تفاقم هذه المشكلة، وتحول دون حدوث ما يرومه أعداء المملكة من إحداث اضطراب داخلي، وهذا شق آخر من المشكلة نفسها؛ لكونها مشكلة مركبة معددة الجوانب.

ومن مقتضيات نجاح استراتيجية مواجهتها وجود تصور حقيقي للمشكلة الطائفية في المملكة العربية السعودية، من تحليل علمي للواقع كما هو، ويرصد نقاط الخلل فيه، ويحددها كما هي بدقة، ثم يقدم الحلول المقترحة، وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي على النحو التالي: **على أي حد يمثل الخطاب الطائفي تهديدا للأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية؟**

الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذا السؤال الرئيس يلزم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني الداخلي؟
2. ما واقع النزاعات الطائفية وانعكاساتها على أمن المملكة العربية السعودية؟
3. ما واقع المشاعر الطائفية بين السعوديين؟
4. ما علاقة الفوضى الخلاقة بالخطاب الطائفي؟

5. ما مستقبل الخطاب الطائفي في المنطقة؟
6. ما السياسة الأمنية المفترضة في مواجهة الخطاب الأمني؟

أهمية البحث

وعلى ضوء هذه التساؤلات ومن خلال ما ذكر في بيان المشكلة محل التناول، ربما اتضحت لنا أهمية البحث كما يلي:

أولا: الأهمية العلمية

وتكمن هذه الأهمية في أنه يسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، من حيث آثاره الأمنية، وبات عقدة مؤرقة، حيث تعصف الطائفية بالأوطان، وتؤول بها إلى الانهيارات المتسارعة، وقد ركز البحث على بيان هذه الخطورة بمنهج تحليلي يصل الأحداث بعضها ببعض، من أجل الخروج بنتائج وتوصيات، تخدم هدف البحث ومقصده.

ثانيا: الأهمية العملية

وأما من الناحية العملية، فإن البحث سيسهم بما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات، في تزويد صانع القرار بما يساعده في اتخاذ القرار المناسب عند تعامله مع النزعة الطائفية، كما يلفت نظر الجهة المشرعة إلى ما يراه مهما في مكافحة الطائفية، من الناحية القانونية، والجهة الأمنية إلى خطورة المفاهيم والممارسات الطائفية، وضرورة مقاومتها أمنيا، كذلك الجهة التربوية، والإعلامية إلى أهمية بناء ثقافة وتربية وطنية، تحول دون النشء والانحيازات الطائفية، وتعزز فيهم معاني الاعتزاز بالهوية الوطنية الجامعة، بدل الانتماءات الطائفية الضيقة.

المنهج البحثي

وجرى اعتماد المنهج الوصفي، بما يشتمل عليه من استقراء وتحليل، ووصف كيفي أو كمي، وهو منهج يناسب الأبحاث التي تتناول المشكلات الاجتماعية والانسانية، ومعه المنهج التاريخي وهو « منهج يدرس الظاهرة القديمة، ويسجل تطوراتها، ويحلل ويفسر هذه التطورات[3]».

وهذا من منطلق أن العلاقة بين الماضي والحاضر علاقة سببية، بمعنى أن فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل، لا يتسنى من غير قراءة الماضي ووصله بالحاضر؛ لوجود هذه العلاقة السببية بينهما.

وقد استخدمه ابن خلدون، وعدد من علماء الاجتماع الغربيين، مثل **جيوفاني فيكو**، و**سان سيمون**؛ وذلك لأن معادلات الحاضر الاجتماعية والثقافية بمفهومها العام مكونة من عناصر تنتمي إلى الماضي؛ ولهذا يؤكد علماء الاجتماع على إخضاع ماضي الظاهرة لقراءة منهجية؛ لكي يتسنى لهم فهم حاضرها[4].

مدخل مفاهيمي

الخطاب

الخطاب مصدر الفعل خطب، ويعني ـ كما يقول ابن فارس ـ الكلام بين اثنين، يقال: خاطبه يخاطبه خطابا، والخُطبة من ذلك[5]. وجاء في لسان العرب قوله: الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان[6].وعرفه الكفوي بقوله: « الخطاب اللفظ المُتَواضَعُ عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه[7] ».

وورد له أكثر من تعريف عند الباحثين المعاصرين، حسبنا منها قول أحدهم:إنه « مجموعة من المنتجات الفكرية التي يراد إيصالها إلى متلق، عبر نصوص مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، والتي تقدم موقفا شموليا أو جزئيا، من قضية أو مشكلة قائمة أو مفترضة، أي ما يقدم من فكر في وجهة نظر حول موضوع ما [8]».

تعدد الخطاب الطائفي وتضاربه

ويوجد على الساحة السياسية والفكرية اليوم أكثر من خطاب، من أكثر من جهة؛ مما يعني أن الخطاب يتعدد بتعدد صفته، فهناك خطاب وطني، وهنالك خطاب طائفي، وهنالك خطاب أمني، وهناك خطاب فوضوي، وما يهمنا هنا من كل أصناف الخطابات المتزاحمة على الساحة الفكرية والسياسية، هو الخطاب الطائفي، وينقسم الخطاب الطائفي نفسه من الناحية العقائدية إلى يهودي، ومسيحي، ومسلم، واليهود طوائف، كما المسيحيين، وقد شهدت أوربا حروبا طائفية ضارية، بين البروتستانت، والكاثوليك، مذبحة القديس بارثولومبو مثالا [9]. والمسلم إلى شيعي وسني، والشيعي إلى إسماعيلي، وزيدي، وإثني عشري[10]، والاثني عشري إلى أصولي وإخباري، وقد كفر كل فريق منهم الآخر، واستباحوا دماء بعضهم بالقتل والاغتيال[11]» وقد سجلت حوادث ومواجهات دموية بين الأصوليين والإخباريين في بعض مساجد الشيعة في الإحساء خلال عام 2007م[12]».

والسني إلى صوفي ووهابي، وأشعري وما تريدي، وبعض منهم يكفر الآخر أو يفسقه ويبدعه[13] وينتمي الوهابيون إلى المدرسة السلفية مدرسة الإمام أحمد بن حنبل، ويشهد الخطاب السلفي المعاصر تضاربا وتشاجرا، يتبادل أفراده اتهامات التبديع، كل طرف يقصي الآخر.

ومن المهم أمنيا التعرف على هذه الانشطارات الطائفية، على مستوى الحركات المعاصرة، والتاريخية، وتحليل نمط خطابها الطائفي، وتصنيفه حسب الخطورة على الحالة الأمنية.

خصائص الخطاب الطائفي

ويتسم الخطاب الطائفي بصفات من أهمها أنه خطاب نخبوي في مصدره؛ ذلك أن الطائفية ـ كما يرها بعض الباحثين ـ « استراتيجية مرتبطة بالنخب الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة، من أجل السيطرة، وكسب المناصب، سواء كان ذلك داخل الدولة، أو على صعيد توزيع السلطة الاجتماعية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون حرب طائفية من دون نخب طائفية ...[14]».

وتأليبي تلفيقي في لغته، يثير العواطف أكثر مما يخاطب العقل، ويركز على الناشئة، ومن خلال مصطلح التفرغ في سبيل الله عزل الأبناء عن الآباء، حتى ينفرد بهم للتعبئة الطائفية، واستطاع إقناع العديد من الفئات الاجتماعية بالهجرة والتفرغ، من شباب، وبنات، وحتى الأطفال دون الخامسة عشر، مما أحدث هذا الأمر ضجة كبيرة في المجتمع، وجدالا حول المنحى الشرعي والأخلاقي لعملية التفرغ[15] .

ويعتمد سياسة العزل الطائفي، بحيث تشعر كل طائفة بالخوف من الطائفة الأخرى، وعدم الثقة فيها، وهذا ـ كما يقول الصفار ـ : « قلل فرص التعارف المباشر، ومنح الفرصة لانتشار الانطباعات الخاطئة، والصور السلبية، في أوساط كل طرف تجاه الآخر ... فأصبحت كل طائفة كيانا اجتماعيا مستقلا، لا ارتباط له بكيان الطائفة الأخرى ... وامتدت حالة القطيعة، والانفصال الاجتماعي إلى ميدان الحركة السياسية، فلكل طائفة رموزها، وتنظيماتها، وبرامجها، ومرشحوها في الانتخابات[16] ».

و» انتهى استطلاع ميداني لعينة بلغت 675 طالبا وطالبة في تسع جامعات لبنانية إلى أن 4، 6 بالمئة من

العينة لا تفضل العيش في مناطق تعددية، بل تفضل مناطق يغلب عليها ابناء الطائفة التي ينتمون إليها، واشار 50، 5 بالمئة منهم أن للبعد الطائفي أهميته في تكوين شبكة الأصدقاء ...[17]»

ويغلب المصلحة الطائفية على المصلحة الوطنية، ولا يمانع من أن ينضم لاستراتيجية معادية ومتآمرة على استراتيجية الوطن، وفي هذا ينقل عن السيد محمد باقر الصدر، المواطن العراقي، رجل حزب الدعوة الذي أعدمه صدام حسين، أنه قال مؤيدا ثورة الخميني: « لو أن السيد الخميني أمرني أن أسكن في قرية من قرى إيران أخدم فيها الإسلام لما ترددت في ذلك، أن السيد الخميني حقق ما كنت أسعى إليه[18] «.

ونشهد هذا أيضا في الانقسام الطائفي بين اللبنانيين عقب اغتيال الحريري في فبراير 2005م، حيث « أصبح الاستقطاب الطائفي المبني على الموقف من اغتيال الحريري أساس هذا الاستقطاب والتحشيد، فحزب الله وطائفته يدافعون عن مصالحهم والمصالح الإيرانية والسورية، وبالتالي هم تلقائيا ينفون وبشدة علاقة سوريا بالجريمة، وتيار المستقبل الممثل للطائفة السنية يتهم بشكل مباشر القيادة في سوريا ...[19]».

مخرجات الخطاب الطائفي

وتتلخص مخرجات الخطاب الطائفي فيما يلي:

- اختزال الوطن بالطائفة
- تغييب جوهر المواطنة
- تفكيك عرى الوحدة الوطنية
- التهجير الداخلي المتبادل
- هجرة الشعب
- إنزال عقوبة الموت على أساس طائفي[20]

وعند تعريفنا الخطاب الطائفي علينا أن نعرفه مفككا أولا ثم مركبا، هو ما بدأت فيه بتعريف الخطاب أولا، وأدناه يأتي تعريف الطائفية، ثم تعريف الخطاب الطائفي مركبا.

الطائفية

والطائفية مصدر صناعي، يأتي نسبة إلى الطائفة، وهي الجماعة من الناس، ويطلق على الواحد فأكثر، جاء في لسان العرب قوله: والطائفة من الشيء جزء منه، قال مجاهد: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف. وقيل: الرجل الواحد فما فوقه. وروي عنه أيضا أنه قال: أقله رجل. وقال عطاء: أقله رجلان. يقال: طائفة من الناس وطائفة من الليل[21].

ويطلق مصطلح الطائفية عادة وصفا للتحركات التي تعمل من أجل هيمنة الطائفة الدينية، أو تعزيز نفوذها على حساب حقوق الآخرين، تخطيطا أو تطبيقا، في مجتمع متباين المعتقدات الدينية، والمعتنقات المذهبية، ولكن ثمة مصطلحات فرعية ترد تحت هذا المصطلح، من المهم أن نفرق بينها، وهي:

1. الطائفية الدينية
2. الطائفة الدينية
3. السياسة الطائفية
4. الطائفية السياسية

وإذا كانت **الطائفية الدينية** هي إعلاء دين ما، على الآخرين بطريق وآخر، والسعي إلى تعميمه والتضييق على مخالفيه، من موقع الإمساك بالسلطة؛ لمجرد أنهم ليسوا على عقيدة من يحكمهم، فإن **الطائفة الدينية** هو إطلاق قانوني على جماعة دينية، يقر الدستور بوجودها الشرعي، وحقها الخاص في ممارسة شعائرها التعبدية.

أما **السياسة الطائفية** فهي رؤى وممارسات نخبوية تُوظِّفُ كل ما يمكنها توظيفه في إيهام الطائفة الدينية بأنها مستهدفة في مصالحها العامة، مالم تعمل في إعلاء نفوذها، وخدمة هيمنتها على مقاليد السلطة، بإقصاء مغايريها كليا أو جزئيا، وقد لا يكون لكل حملتها أو بعضهم من النخبة المتصدرة أي صلة إيمانية تحملهم على تقديس أسسها الدينية، وإنما علاقتهم بها نفعية غايتها تسخير مشاعرها واستخدامها في تدافعات السلطة والثروة.

بينما **الطائفية السياسية** هي حالة من المساومة على أساس مراعاة مصالح الطائفة الدينية، ضمن صيغة توافقية، يتضمنها الدستور في توجيه مسار السلطة والثروة وتداولهما في مجتمع متعدد الطوائف والمذاهب كما في المثال اللبناني[22].

ويظهر لنا في تعريف (**الطائفية السياسية**) اتجاهان متباينان أحدهما يعرفها بوصفها منحى سلبيا مهددا للوحدة الوطنية، وبهذا هي في نظره « منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن ... وهي تعارض فكرة العقد الاجتماعي الذي يفترض بالدولة وجود مجموع مواطنين أحرار متكافئين، بغض النظر عن هوياتهم الاجتماعية ... فهي عبارة عن عملية نقل للطائفية المجتمعية القائمة على انتماء الأفراد إلى طوائف أو معتقدات معينة إلى الحيز السياسي الذي تُحْتَكَرُ فيه السلطة لمصلحة طائفة دون أخرى، وهذا من شأنه تهديد استقرار الدولة[23]».

بينما يعرفها اتجاه آخر بوصفها منحى إيجابيا مُهِمًّا وضروريا للوحدة الوطنية « ويحاول هذا الاتجاه، أن ينطلق في رؤيته للطائفية السياسية على أنها نظام قانوني، يناسب الدول متعددة الاثنيات والطوائف، أكثر من أي صيغة أخرى ... وعلى هذا يعرفها ... على أنها مكون أساسي وفعال للنظام السياسي والاجتماعي، فهي تُؤَمِّنُ التوازن السياسي بين مكونات المجتمع المتعدد، أي أن نظام الطائفية السياسية يسمح بتمثيل جميع الطوائف التي تتشكل منها المجتمعات شديدة التعددية، وتكون على مستوى واحد بدون تغليب فئة على أخرى؛ ولهذا يُعَدُّ هذا النظام خيارا لا بد منه، ويُعْتَبَرُ الطريقة الأنسب لحكم المجتمعات التعددية [24] ».

وتعددت تعاريف الطائفية من الناحية الاصطلاحية، فعرفها بعض الباحثين « بأنها سلوك التعصب؛ لصالح المجموعة التي ينتمي إليها الشخص، تجاه المجموعات الأخرى، بإظهار التباين معهم، وهو ذاته التمذهب، وتعرف أيضا على أنها تمسك الجماعة بمصالحها ومنظومة قيمها المشتركة وتعصبها في الحق والباطل[25]».

ويكاد يكون هذا التعريف أدق وأصدق في تحديد معنى الطائفية؛ لكونه يصفها بالسلوك بمعنى الممارسة؛ ولكونه يصف هذا السلوك بـ(التعصب) في الحق والباطل، وهو ما ينطبق فعلا على الطائفية، سواء مارسها فرد منعزل من تلقاء نفسه، أو بإيحاء وتعاليم جماعة يتبعها، دينية كانت هذه الجماعة، أم سياسية[26].

وهو ما أقصده من استخدامي لها في هذا البحث، وعليه أعرف الخطاب الطائفي بأنه إنتاج فكري مكتوب، أو مسموع، أو منظور، يدعو إلى العصبية العمياء ضد الآخر، ويبث الكراهية والتفريق بين المواطنين، من أجل خدمة أهداف يظن أنها تحقق مصالح طائفته، ولو بالتعاون مع قوى خارجية، من الطائفة نفسها التي ينتمي إليها، أو غيرها.

الأمن:

ويعني الأمن في مدلوله اللغوي الطمأنينة، وعدم الخوف، بينما تعددت وتنوعت تعريفاته الاصطلاحية، حتى قال أحد الباحثين: « مفهوم الأمن (Security) من أصعب وأعقد المفاهيم التي يتناولها البحث العلمي، والتحليل السياسي، باعتباره مفهوما مركبا، ومتغيرا، من حيث المحتوى، ودلالاته نسبية، كونه يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة، وغير مباشرة، تختلف درجتها، وأنواعها، وأبعادها، وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد، أو الدولة، أو النظام الإقليمي، أو الدولي ... وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب تحديد مفهوم واحد للأمن، أو إيجاد قانون يحكم ظاهرة الأمن الوطني، أو القومي، وكذلك الأمن الدولي أو العالمي[27] ».

ومع ذلك « يشير المعنى العام للأمن على المستويين: النظري، والعملي، إلى: السلام والطمأنينة، ودیمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيدا عن عوامل التهديد، ومصادر الخطر [28]».

أما تعريفه **الاصطلاحي**، فنجد أنفسنا أمام نظريتين، هما:

أولا: (**النظرية الواقعية**) وترى « أن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها؛ مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، ومن ثم فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي للدولة [29]».

ومما يترتب على هذا التعريف « أن الأمن هو أمن الدولة (State security) الذي ينصرف إلى التكامل الإقليمي، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، وهو بذلك يعلو فوق أمن الفرد، والجماعة، ويحتويه، ويزدهر هذا المفهوم في ظل مناخ الصراع والتوتر والحروب [30]».

ثانيا: (**النظرية الليبرالية**) وهي على نقيض من (**النظرية الواقعية**) « ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية[31] ».

ويترتب على هذه النظرية « حرية المعاملات والفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل [32]».

وفي تعريف دائرة المعارف البريطانية، أن الأمن يعني « **حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**[33]».ويعني في تعريف وزير خارجية أمريكا الأسبق، هنري كسنجر (**Henry Kissinger**) « أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[34] ».

الدراسات السابقة

تناولت أبحاث عديدة مسألة الطائفية وأضرارها من زوايا عدة وخرجت بنتائج ذات أهمية، وسأستعرض هنا بعضا من الأبحاث الجامعية المحكمة كما يلي:

صالح، جلال الدين محمد، **الطائفية الدينية .. بواعثها .. واقعها .. مكافحتها**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، عام 2016م، وقد خرج الباحث بنتائج منها:

1. الطائفية هي أهم التحديات التي يواجهها الانسان المسلم والعربي في منطقته
2. نزعة الطائفية عند اليهود نابعة من الثقافة اليهودية نفسها
3. الفتوى الدينية غير المسؤولة تقف من وراء تأجيج الصراعات الطائفية

الدوسري، عبد الرحمن بن حسن النصار، **التعصب الطائفي وآثاره الأمنية**، دراسة تأصيلية، مقدمة لنيل الماجستير، من كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، عام 2013م، وخرج الباحث بما يلي:

1. خطورة التعصب الطائفي على الأمن الوطني
2. استغلال الجهات المعادية للهذا التعصب من إجل إثارة الفتن

خالد، مزابية، **الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان**، الجزائر، جامعة قاصدي مربح، ورقة، مقدمة لنيل الماجستير، عام 2013م، وخرج الباحث بنتائج منها:

1. أن نظام الطائفية السياسية في لبنان خلال العهدين العثماني والفرنسي كان قائما على سياسة التمييز الطائفي
2. بصدور الميثاق الوطني سنة 1943م، واستقلال لبنان سُنَّ نظام قانوني يقر بمبدأ التوافق في الحكم بين الطوائف اللبنانية.
3. بالرغم من اتفاق الطائف بين اللبنانيين إلا أن المحاصصة الطائفية أثبتت صعوبة تطبيق نظام الطائفية السياسية بصيغة ترضي الجميع.
4. تبقى إشكالية إلغاء نظام الطائفية السياسية التي دعا إليها اتفاق الطائف محل جدل كبير، وذلك بسبب أن الإبقاء على هذا النظام يعطي مزايا لبعض الطوائف دون أخرى.

ما يتميز به هذا البحث

ولقد استفاد البحث من هذه الأبحاث العلمية، ويلتقي معها في بيان مفهوم الطائفية، وخطورتها على الأمن الوطني، إلا أنه ركز على الأمن الداخلي للمملكة العربية السعودية، محللا انعكاساتها عليه، وموضحا ارتباط سياسات الأمن الداخلي في مواجهته للطائفية بالذات وسائر الجرائم بالأمن الإقليمي، ومبينا أيضا علاقة جماعات التطرف الديني بالصراعات الطائفية، والأطماع التوسعية لبعض الدول الإقليمية، محددا إيران باعتبارها أهم لاعب طائفي في المنطقة، ورابطا كل ذلك بما عرف بالفوضى الخلاقة.

علاقة الأمن الإقليمي بالأمن الوطني الداخلي

ولا يمكن أن ندرس الأمن الداخلي ومشكلاته بمعزل عن الأمن الإقليمي، وغير خاف أن المنطقة المحيطة بالمملكة العربية السعودية، تشهد اضطرابات وانهيارات أمنية، بسبب نزاعات طائفية حادة، من العراق، إلى سوريا، واليمن، إلى الحالة الأمنية المضطربة في مصر، والسودان، ولكل ذلك انعكاساته المتنوعة على الأمن الداخلي للمملكة؛ مما يلزم الحديث عن حالة الترابط بين الأمن الوطني الداخلي، والأمن الإقليمي. وجاء في تعريف مصطلح (**الإقليم**) « هو مفهوم مكاني، يحدد البعد الجغرافي، وكثافة التبادل،

والمشاركة في المؤسسات، والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات، والتدفقات التجارية، وصفات مكوناته، وقيمه، وخبراته المشتركة، وتنتج الإقليمية، من تيارات، وحركات تبادل البضائع، والأشخاص، والأفكار، ضمن مساحة كيان معين؛ ليصبح متجانسا ومتماسكا[35] .ويقوم **الأمن الإقليمي** على ركائز هي « **وضع حد للصراعات والنزاعات في الإقليم**، وحلها بطرق سلمية؛ لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، والوقوف في وجه التدخل الخارجي الذي يهدد كيان وسيادة الإقليم.

التنازل عن جزء من السيادة الوطنية، من أجل التمتع ببعض ميزات الأمن الجماعي، كالدفاع المشترك.

العمل على رفع وتيرة التعاون والتكامل

احترام حقوق الانسان، وتفعيل دور المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة، أو إبداء الرأي في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي

اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي[36] ».

مربكات الأمن الإقليمي

ومن أهم مربكات الأمن الإقليمي، وتعطيل فعاليته « **الخلاف والتناقض في الرؤى والمصالح، بين دول الإقليم، خاصة فيما يتعلق بالأمن والدفاع.**

التنافس من أجل الزعامة، أو محاولة السيطرة على نظام الأمن الإقليمي.

التباين في مدركات التهديد بين دول الإقليم.

غياب جهاز أمني مشترك؛ لصنع القرار على مستوى النظام.

وجود قواعد عسكرية أجنبية، في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني العسكري[37]».

ويظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي، تعاني من بعض هذه الإشكاليات، إن لم يكن كلها، وهو ما فجر الأزمة مع قطر، حيث رأت المملكة أن أمنها الداخلي مهدد من محيطها الخليجي.

واقع النزاعات الطائفية في المحيط الإقليمي

وليس خافيا على أحد من أن حالة التوتر الطائفي في دول الإقليم المحيطة بالمملكة العربية السعودية، بلغت أقصى درجاتها، وما زالت ترتفع معدلاتها، حتى أدى تصاعد الخطاب الطائفي فيها إلى تنامي كيانات إرهابية مسلحة، من هذا الطرف وذاك، العناصر الشيعية المتطرفة في البحرين، الحوثيون في اليمن، وقد خاض الحوثيون ستة حروب مع نظام علي عبد الله صالح، كما شنوا هجوما مسلحا على السلفين في صعدة، معتبرين إياهم امتدادا للفكر الوهابي، كما يسمونه، إلى أن تسنى لهم أخيرا الاستيلاء على اليمن كله، وتدميره تماما، وإشعال حرب على الحد الجنوبي من المملكة العربية السعودية[38].

وحزب الله في لبنان، ما زال تهديده الأمني قويا، ليس على مستوى لبنان فحسب، وإنما أيضا على مستوى المنطقة كلها، فهو أقوى ذراع توظفه إيران من الشام إلى الخليج واليمن، وبات يشارك بصورة استفزازية في مناسبات دينية، يقيمها الشيعة داخل سوريا، على نحو ما حدث منه في 2002/5/30م، بمدينة حلب بمناسبة المولد النبوي[39].ونتيجة لتزايد المد الشيعي من خلال إنشاء الحوزات العلمية في سوريا، أصدر علماء الشام في 6 يوليو 2006م، بيانا عبروا فيه عن قلقهم من « ترك الحوزات على غاربها دون أن تنصاع

لقرارات الأوقاف، ولا حتى القيادة القطرية، ولا المراسيم التشريعية، في الوقت الذي تلتزم كل المعاهد الدينية السنية والشرعية الحكومية بالقوانين والتعليمات[40] «.

يضاف إلى هذا الجماعات الشيعية المسلحة والوافدة بمساندة ودعم إيراني إلى سوريا، من بعد أن شرعت إيران في تحويل الطائفة النصيرية المعروفة بالعلوية في سورية إلى طائفة إثني عشرية، زيادة إلى محاولات تشييع السنة، وبناء مزارات شيعية، وحسينيات، ترويجا للخطاب الطائفي وتوظيفه في خدمة المشروع الإيراني في المنطقة[41].وكذلك داعش ذات الخطاب الطائفي المتطرف، ومثلها تنظيم القاعدة في مواجهة الخطاب الشيعي المضاد، وقد وجدت فيهما إيران خدمة خطابها الطائفي؛ بحكم أن طموحاتها التوسعية في المنطقة تشترط تصعيد الخطاب الطائفي، بخلق خطابين متناقضين ومتصادمين، ومتطرفين في آن واحد، فمدت إليهما يد العون والمساعدة، بطريق مباشر وغير مباشر، إذ استثمرت التصرفات الداعشية المتطرفة في تعبئة الطائفة الشيعية في المنطقة ضد السنة؛ لكون هذا وحده يتيح لها فرصة التدخل لضرب الأمن الداخلي « ولذلك تحرص إيران على إظهار البعد الطائفي للصراع القائم في المنطقة حاليا، فهي أرسلت وفق العديد من التقارير عناصر من الحرس الثوري الإيراني لدعم نوري المالكي، رئيس وزراء العراق السابق ... وهذا السلوك الطائفي المعلن في التعامل مع أزمة صنعتها الطائفية الإيرانية في المنطقة جعل كثيرا من الشباب يقبلون الانضمام إلى داعش، وكثير منهم ينتمون إلى الدول الخليجية، من الطائفة السنية ... وهذا أسهم بشكل كبير في تنامي قوة التنظيمات التكفيرية المتشددة عدديا، فتقديرات وزارة الداخلية على سبيل المثال تشير إلى أن نحو 1200 سعودي انضموا إلى متشددين إسلاميين في المعارك الدائرة في سوريا، من ضمن نحو 11 ألف مقاتل أجنبي ينتمون إلى 70 دولة [42]».

انعكاسات الأمن الإقليمي على الأمن الوطني الداخلي

وبالطبع هذا مما يزيد متاعب جهاز الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية، من حيث المراقبة، والمتابعة للخلايا النشطة والنائمة والذئاب المنفردة، ومن هنا طبيعي أن يثير « عراق شيعي مخاوف شديدة لدى أنظمة المنطقة السنية ... فهذه البلدان تتخوف من تعزيز النفوذ الإيراني في العراق ... ويعود خوفها إلى تعزيز دور الشيعة في المنطقة قد يثير اضطرابات في هذه الطوائف ...[43]».وفي هذا أكبر وضوح من أن للأمن الإقليمي انعكاساته المؤثرة على الأمن الوطني الداخلي، سلبا وإيجابا، ولهذا كثيرا ما نجد الدول تولي هذا الجانب أهمية قصوى في استراتيجية مكافحتها للجريمة العابرة للحدود، كتهريب المخدرات، والخمور، ونحوهما، ونجد في هذا ما فعلته بعض دول الخليج في علاقتها الأمنية مع إيران، في عهد الرئيس خاتمي، حين قام « بالتوقيع على مذكرة تفاهم أمني مع الكويت عام 1998م، وأخرى مع الدوحة عام 2000، ومع السعودية عام 2001 [44]».ونصت اتفاقية التعاون الأمني التي وقعتها إيران مع السعودية عام 2001م، على « مكافحة الجريمة بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريب المخدرات، ومحاصرة ظاهرة الانتقال غير القانوني على حدود الدولتين، والتعاون بين وزارتي الداخلية في كل من البلدين، ومواجهة كافة أشكال الجريمة المنظمة بمختلف صورها [45]».ووقعت المملكة العربية السعودية « اتفاقية أمنية مشتركة في طهران في نيسان إبريل عام 2001م، حيث زار وزير الداخلية الأمير نايف ـ رحمه الله ـ إيران لمدة أربعة أيام، وقع خلالها الاتفاقية مع نظيره الإيراني، ونصت الاتفاقية على التعاون بين البلدين في مكافحة الجريمة، والإرهاب، وغسل الأموال،

ومراقبة الحدود، والمياه الإقليمية بين البلدين؛ لمنع التهريب، لكنها لم تتضمن النص على تسليم المجرمين ...[46]».ولكن سرعان ما عادت العلاقة إلى وضعها المتأزم، في عهد الرئيس أحمدي نجادي، بسبب المخاوف الخليجية من المفاعل النووي الإيراني من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب أحداث البحرين، ووقوف إيران مع شغب القوى الطائفية من الشيعة هناك، والتي ترى فيها قيادة مملكة البحرين مطالب طائفية، من ورائها تدخل إيراني مباشر في شؤون مملكة البحرين، كذلك بسبب تباين موقف إيران مع موقف دول الخليج من مطالب الشعب السوري العادلة، ويتعرض لعملية سحق كبيرة، في حين تدعم إيران سياسات النظام السوري هذه بوقوفها معه في قمعه لإرادة شعبه، موظفة الطائفية في توسيع نفوذها الإقليمي على حساب أمن دول الخليج[47]. والخطاب الطائفي مثله مثل المخدرات، يمكن تهريبه بطرق مختلفة، وتوظيفه في إحداث اضطرابات أمنية داخليا، من أجل إرباك الجهاز الأمني، بحيث يترتب عليه تحقيق مصالح السياسة الخارجية، وهو ما يعني أن ألأمن الداخلي لا ينفصل أبدا عن استراتيجية السياسة الخارجية.

ومن هذا المنطلق رأينا استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية، تعمل في تركيز الوجود الإيراني بدول الإقليم المحيطة بالمملكة العربية السعودية، من نحو السودان في عهد نظام الانقاذ « وشرح أحد كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون ـ لم يفصح عن اسمه ـ منطق إيران من وراء علاقتها مع السودان، حيث صرح لنيويورك تايمز، في أغسطس آب 1993م، قائلا: خذ خريطة وقم بفحصها، تجد أن السودان من وجهة نظر الإيرانيين يقع في موقع استراتيجي، في شرق إفريقيا، وإلى الجنوب من مصر، وفي شمال إفريقيا السوداء، وهكذا يكفل لإيران الاحتفاظ بموقع استراتيجي يساعدها على نشر دعوتها الثورية، في الجزائر، ومصر، وتونس، والسودان نفسه، وفي الجنوب أيضا [48]».وبموجب هذا الخطاب الطائفي الذي شجعته إيران وصدرته واجه الأمن الداخلي لدول الخليج، وما زال يواجه تحديات كبيرة «ففي البحرين نظمت مجموعات شيعية تدعمها إيران محاولة انتفاضة سنة 1981م، وكانت الكويت مسرحا لعدة هجمات، وكان الحج في العربية السعودية مناسبة لصدامات بين العملاء الإيرانيين وقوات الشرطة السعودية[49]».

واقع المشاعر الطائفية بين السعوديين

ترتبط المشاعر الطائفية صعودا وهبوطا بالخطاب الطائفي، وكلما تمكن الجهاز الأمني من تفكيك مكونات الخطاب الطائفي، باكتشاف أوكار نسجه وترويجه، قل تأثيره، وتبعا لذلك تخف حدة مشاعره إن لم تختف كليا عن ساحة الوجود.وبالعودة إلى الوراء يتبين لنا حدة الخطاب الطائفي، في المجتمع السعودي، سواء من الطرف السني الذي لا يفتر من انتقاص الشيعة بلقب الروافض، وهو لقب يستخدم للنبز والتحقير، مقابل لقب الوهابية أو النواصب، حيث يستخدمه الشيعة للغرض نفسه، وهي ألقاب موروثة من التراث، وما زالت حتى الآن تعطي أثرا سلبيا في العلاقة بين الشيعة والسنة.وفي تفسير الصفار أن ذلك يعود إلى أن « بعض المتشددين من علماء السنة يرى إصدار فتاوى التكفير، وإثارة الكراهية ضد الشيعة تكليفا شرعيا، كما أن بعض المتشددين من الشيعة يرى إظهار الإساءة بالسب واللعن لرموز يقدسها ويحترمها أهل السنة تكليفا شرعيا [50]».وأنا لا أود الخوض في الجدل العقائدي، بشأن مسألة التقديس، فليس هذا موضوعنا، ولكن يكفي أن أقول: ليس في الإسلام شيء مقدس لذاته إلا الله سبحانه وتعالى، فهو السُّبوحُ القدوس، وأن مسألة التكفير يفترض أن لا تطلق إلا بضوابط شرعية، ومن جهة قضائية مختصة، على من يستحقها، ولكن يجب أن نعلم ليس تراث السنة فقط من يحوي أحكام التكفير، وإنما أيضا كتب الشيعة التراثية تنضح

بهذا وتفيض في تكفير المخالف، واستباحة دمه وماله[51].ومن واقع ما كتبه حمزة الحسن نجد أن الخطاب الطائفي لدى بعض العناصر الشيعية السعودية، يحاول أن يعمق المشاعر الطائفية لدى المواطنين الشيعة بالعزف على مصطلح الوهابية، مدعيا « أن الإخوان سارعوا إلى إجبار الشيعة بالقوة على اعتناق المذهب الوهابي [52]».ويزعم حمزة الحسن وجود تمييز طائفي ضد الشيعة في الوظائف، تحت عنوان طائفية التوظيف، طائفية أرامكو؛ لينهي حديثه بقوله: « لقد سدت جميع الأبواب أمام الشيعة، فأينما يتوجهون للعمل يرفضون، حتى في دوائر البريد والهاتف أصبح العمل فيها شبه مستحيل [53]».

وردد المزاعم نفسها بعض الكتاب الغربيين؛ ربما بتأثير من هذا الخطاب الطائفي، أو من منطلقات أخرى، حيث كتب ريك نو في مقال أكاديمي يقول فيه: منذ فترة طويلة من التاريخ يواجه الشيعة السعوديون تهميشا دينيا واقتصاديا وسياسيا غير مسبوق، وقد سجن الشيخ نمر النمر ثم أعدم، وكان المثال المحتذى لصغار الشيعة وكبارهم[54].وهذه من مبالغات الخطاب الطائفي وترويجاته، فعقوبة نمر النمر جاءت ضمن عقوبات قضائية، عندما أدى خطابه الطائفي إلى ربك الحالة الأمنية وتهديدها، بتحريضه الشيعة إلى التمرد الطائفي، مما ترتب عليه حمل السلاح في مواجهة رجل الأمن، وشملت هذه الأحكام كل من تورط في أعمال مخلة بالأمن، من الشيعة والسنة معا، رجال القاعدة ومن هو على شاكلتهم، ولم تكن على أساس طائفي أصلا وإنما أمني فقط.وهناك من المواطنين الشيعة من وصل أرقى المناصب في الدولة، إدارية وعسكرية، ودبلوماسية، مثل جميل الجشي، وحمزة غوث، في السلك الدبلوماسي، وعبد الله البريكي، ومحسن المحروس، في القطاع العسكري، وآخرون غير هؤلاء كثر[55].ومع ما قد تصله المشاعر الطائفية من ذروة في الحدة بمثل هذا الخطاب الطائفي، فإن سياسة الدولة لن تتأثر بها أبدا في نظرتها للمواطن بشكل عام، فالمواطن الشيعي كغيره يحظى بالحقوق نفسها التي يحظى بها المواطن السني، ولا دخل في هذا للنزعة الوهابية أو الشيعية.ويتطلب قياس هذه المشاعر أداة قياس بحثية، من نحو استبانة تطرح التساؤلات التي تخدم هذه القضية، وهذا في حد ذاته يتطلب إعداد دراسة موضوعية، من جهات متخصصة، ولكن النظرة العامة التأملية للمشاعر الطائفية، ومن خلال رصد الخطاب الطائفي، تشير إلى أن المشاعر الطائفية ترتفع معادلاتها بصفة عامة، عند هذا الطرف أو ذاك، من خلال الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعات متأثرة بالخطاب الطائفي، في هذا الطرف أو ذاك.ويذهب بعض الباحثين السعوديين إلى أنه « لم يتضمن الخطاب الشيعي منذ تأسيس الدولة إلى ما قبل انتفاضت 1979م، مطالب سياسية خاصة بالشيعة بصفتهم جماعة سياسية إلا بعد استيراد ولاية الفقيه، بنسختها الشيرازية، أتباع السيد محمد الحسيني الشيرازي ...[56]».

علاقة الفوضى الخلاقة بالخطاب الطائفي

يعود أصل مصطلح الفوضى الخلاقة إلى الكلمة الإنجليزية (Chaos Theory Creative) أو Constructive Chaosوتعني الفوضى الخلاقة، واتخذ منها المحافظون الجدد، في الولايات المتحدة عقيدة لهم، بتنظير من الفيلسوف الأمريكي الألماني اليهودي أصلا (ليو **شتراوس** -1899 1973م) وطبقا لتعريفهم لها هي « فلسفة سياسية تعمل على تحويل دولة ما، إلى حالة من الفوضى، إذ يتم تدمير أو تقليل سلطة القانون وقوته التي تربط المجتمع الواحد داخل الدولة، وتخلق هذه الفوضى حالة من نظام مغاير، يصبح أمرا واقعا، يكون هدفه الأساس إسقاط النظام القائم [57]».

ومن الناحية النظرية يعرف بعض الباحثين الفوضى الخلاقة بأنها « غياب النظام أو السلطة، وعدم قدرة مؤسساتها على القيام بوظائفها المحددة ...[58]».وعرفها آخرون بأنها « حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة، بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث. فهي أحداث متعمدة لفوضى، بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنو إليه الطرف الذي أحدث الفوضى [59]». وهناك مصطلح الأناركية، ويعني عند الفيلسوف الروسي اللاسلطوي ميخائيل باكونين «أشد أنواع الفوضى والغياب الكامل للتنظيم عن المجتمع لكن خلف هذا التحول الثوري الضخم يقع بناء نظام جديد مستقر وعقلاني، يتأسس على قواعد من الحرية والتضامن[60]». وعند بعض الباحثين أن هذا المصطلح « ظهر لأول مرة عام 1902م، على يد المؤرخ الأمريكي تاير ماهان Alfred Thayer Mahan ليتوسع فيما بعدها مايكل ليدن Michael Ledeen ويسميها الفوضى البناءة، أو التدمير البناء، وذلك بعد أحداث سبتمبر بعامين في 2003م، وهذا يعني الهدم ثم البناء، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب المخطط الذي يخدم مصالح القوى المتنفذة، وقد يكون أكثر المفكرين الذين تحدثوا عن هذا الأمر هو الأمريكي اليميني صامويل هنتنجتون [61]».وتعد « نظرية الفوضى الخلاقة أحد أهم الأفكار التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي، في التعامل مع قضايا العالم العربي، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة، من قبل النخب الأكاديمية، وصناع السياسة في الولايات المتحدة، فعلى خلاف السائد في المجال التداولي لمفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية من أبرزها عدم الاستقرار أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية، وهو الخَلْقُ أو البناء، ولا يخفى على أحد خبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح الفوضى الخلاقة، بغرض التضليل والتمويه على الرأي العام العربي والعالمي [62]».

وذهب العراق ضحية هذه النظرية، إذ فجره المحافظون الجدد من الداخل؛ لتطفوا على سطحه النزاعات الطائفية، والعرقية، وضمن تداعيات هذا التفجير تنامى الخطاب الطائفي على شكل تنظيمات إرهابية، من شيعية، وسنية، من تنظيم القاعدة، إلى داعش، والحشد الشيعي.وهذا ما يؤكده أيضا **إف جرجوري كوز** (F. Gregory Gause) في مقال أكاديمي منشور بعنوان: Saudi Arabia and Sectarianism in Middle East international Relations حيث ذكر فيه أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، هو ما أدى إلى الانقسامات الطائفية في المنطقة[63].و مهما قيل في مسوغات الغزو الأمريكي للعراق، فإنه حمل إلى المنطقة مخطط الفوضى الخلاقة، وأثار الفوضى الطائفية، وأن غزو صدام للكويت جاء بتلميح من الأمريكان وإشارة منهم أصلا « بعد اللقاء الذي جرى ما بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والسفيرة الأمريكية غبريل جلاسبي في بغداد، في 25 تموز 1990م، وحدثها عن المشكلات بين العراق والكويت ... فأجابت السفيرة أن بلادها لن تتدخل بين الجيران العرب، باعتباره شأنا عربيا داخليا، فاعتبر الرئيس صدام هذا ضوءا اخضر لضم الكويت ...[64]».وباتت هذه التنظيمات اليوم تملك أسلحة متقدمة، تسرب إليها من جهات مشبوهة، تستخدمها في ضرب المؤسسات الحيوية، عمود الاقتصاد الوطني، لتحدث الفوضى، وسعت إيران إلى أن تعطي الصراع في المنطقة بعدا طائفيا، إذ « أرسلت وفقا لعديد من التقارير عناصر من الحرس الثوري الإيراني ... وأسهمت في تأسيس المليشيات الجديدة وتدريبها ... كما فتحت مراكز التسجيل للمتطوعين الذين يريدون الذهاب للقتال في العراق، تحت شعار الدفاع عن المراقد الشيعية في كربلاء، والنجف، وبغداد، وسامراء [65]».وأدت هذه السياسة الإيرانية إلى نشوء تنظيم إرهابي آخر مضاد، تطور من الزرقاوي إلى داعش، بقيادة أبوبكر البغدادي، الذي أعلن نفسه، خليفة للمسلمين، وبهذا ندرك

ليس العراق وحده من يعيش الفوضى الخلاقة اليوم بتنامي هذه التنظيمات الفوضوية، وإنما المنطقة كلها. وهذه التنظيمات من حيث تدري أو لا تدري هي جزء من مخطط هذه الفوضى الخلاقة، أحست بذلك أم لم تحس، فهنالك من يرى أن « هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق أول من أسهم في إنشاء البذرة الأولى لإنشاء الحركات الجهادية، حينما اعتبر أن الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973م، هي آخر الحروب العربية ضد إسرائيل، وأبلغ كيسنجر زعماء الحركة الصهيونية حسبما جاء في كتاب المخاطر السرية لهنري كسنجر من تأليف يعقوب هيرتز أن هناك ساحات قتال سيتدافع إليها الشباب العربي [66]».

وكذلك أفاد « أدوارد اسنوسن المستشار السابق لوكالة الأمن القومي الأمريكية، أن داعش تأسست ضمن عملية عش الدبابير، بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية والموساد، بهدف ضمان إسرائيل، من خلال إنشاء تنظيم ديني متطرف، قادر على استقطاب متطرفي العالم؛ لتخليص الدول الغربية منهم، وتفجير مواجهة حادة وطويلة بين دول المنطقة، إضافة لمواجهة المحور الإيراني وذراعه العسكري حزب الله[67]».

وعلى الرغم من الأقوال المتضاربة في القوى الخفية من وراء نشأة تنظيم داعش وظهوره فإن الذي لا مرية فيه أنه وليد الخطاب الطائفي، وأن القوى المتآمرة متى سلمنا بنظرية التآمر في إنشاء داعش وجدت أن الخطاب الطائفي هو أفضل ما يمكن توظيفه في تفكيك التركيبة الوطنية في دول الشرق الأوسط، نرى ذلك في العراق، ثم رأيناه يتكرر في سوريا، واليمن، وهو ما يعني أن الخطاب الطائفي أهم أداة هدم يستخدمها المخربون في تفعيل نظرية الفوضى الخلاقة، وعلى هذا لا غرابة عندما يستهدف هؤلاء المتآمرون المملكة بمخططهم وخطابهم التفكيكي، حيث يقول الجنرال الأمريكي رالف بيتر.

مستقبل الخطاب الطائفي في المنطقة

يرتبط استشراف مستقبل الخطاب الطائفي في المنطقة بعلم الدراسات المستقبلية، ومن هنا يلزمنا أولا تعريف معنى علم الدراسات المستقبلي، ولأن التعريفات الواردة متنوعة، فسأكتفي بتعريف واحد منها أراه مناسبا، وهو « العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة؛ لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره [68]».

ومعنى هذا أنه يصل بين الماضي والحاضر، في تحليله للظاهرة، من أجل أن يتنبأ بمستقبلها، ومن هنا « لا تتخلى العلوم المستقبلية عن مفردتين مهمتين هما الواقع والماضي؛ لدورهما في مجال البحث المستقبلي ...[69]».وهو ما يساعدنا في وضع الاستراتيجية الأمنية، بناء على ما يترجح لدينا من احتمالات عدة في القضية الماثلة أمامنا، وهي هنا الخطاب الطائفي « ويكون العمل التنبؤي بصورة استراتيجيات ذات مدى زمني طويل، ويتسم بدرجة كبيرة من السعة والثبات، مما يعطي للعمل التخطيطي درجة كبيرة من المرونة أو التحرك في البدائل مما يزيد من قدرة التخطيط على التكيف وفقا للمتغيرات السريعة أو الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها وهو ما يعرف الآن بالتخطيط الاستراتيجي [70]».ولكي نصل إلى ما نصبو إليه من معرفة مستقبل الخطاب الطائفي في منطقتنا العربية والاسلامية، علينا أن ندرس الحالة الذاتية من الناحية السياسية، والفكرية، والاقتصادية، بالدرجة الأولى، ثم الحالة الموضوعية، من ناحية التنافس بين القوى الفاعلة والمؤثرة في منطقتنا، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.وفيما يتعلق بالحالة الذاتية سنكتشف إنقساما طائفيا يتعمق بيننا نتيجة للخطاب الطائفي المستمد من موروث ثقافي كبير، تراكم عبر السنين، وأفرز كما هائلا من الأدبيات المخطوطة، والمطبوعة، أصبحت هي مصدر وعينا بذاتنا، كلما أردنا التقدم

نحو الأمام، شدتنا هي إلى الخلف، على سبيل المثال، الحسين بن علي، ويزيد بن معاوية، ملف ما زال مفتوحا، على أساس منه تراق الدماء، وتتفكك الأوطان.وبالنسبة للحالة الموضوعية أنها لن تؤتي أكلها إلا من خلال استغلال واستثمار سلبيات الحالة الذاتية، وإذا رجعنا إلى الماضي القريب، فترة الحرب الباردة، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، نجد بكل سهولة كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تحالفت مع القوى الإسلامية، في مواجهة الاتحاد السوفيتي، حتى انهار المعسكر الاشتراكي، ولا بد من صناعة عدو بديل، وهنا ظهر مصطلح ما يعرف بصدام الحضارات، ومن أبرز المنظرين له صموئيل هنتنجتون الذي أصدر كتابا يحمل العنوان نفسه « وقد طرح هنتنجتون نظرية أن الصراع في الحقبة الجديدة بعد الحرب الباردة سيتسم بالخلافات الثقافية بين حضارات شتى، وقد سمى نحو سبع أو ثماني حضارات قائلا: إن الحضارات الاسلامية كانت من بين أخطر التهديدات للغرب [71]».وما زال يطرق مسامعنا بين الحين والآخر مصطلح الفوضى الخلاقة، ومصطلح شرق أوسط جديد، أو كبير، ويذهب بعض المحللين العرب إلى أن الربيع العربي، بغض النظر عن العوامل والأسباب التي فجرته، هو إحدى آليات تفكيك الوطن العربي إلى دويلات طائفية، وأن هناك دولا مستفيدة من هذا التفكيك، وترى في تصعيد الخطاب الطائفي أحد أهم العوامل المساعدة في ذلك، وتجد في الشعوب قابلية للتماهي مع هذا الخطاب.ويأتي في هذا السياق مؤتمر (غروزني) عاصمة الشيشان، الذي عقد من 25 ـ 8/27/ 2016م، فهو مظهر من مظاهر صعود الخطاب الطائفي، ومن هذا المؤتمر خرج بيان يؤسس لخطاب طائفي تمزيقي، يجعل من مصطلح أهل السنة والجماعة خاصا بالأشاعرة والماتريدية، والصوفية، مقصيا عنه من أسماهم الوهابيين، في محاولة يائسة لعزل المملكة العربية السعودية، وشاركت فيه شخصيات سعودية من الحجاز، وأحدث ردود فعل متباينة فبينما أشاد به الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر في بيان له نشر في 19 سبتمبر 2016م، قائلا : « أعتبر (المؤتمر) بداية للربيع السنّي المعتدل، وأسأل الله أن يوفقهم لنبذ راية التشدد، « مضيفا: «أشد على يد شيخ الأزهر فإن بعض خطواته جيدة وأنصحه بالاستمرار على ذلك، وأشجب وأستنكر كل الأفواه التي تكلمت ضد هذا المؤتمر[72]» استنكرته بعض النخب السعودية، إذ كتب علي ناجي الرعوي، تحت عنوان فتنة مؤتمر غروزني، مقالا في جريدة الرياض الثلاثاء 4 ذو الحجة 1437هـ الموافق 6 سبتمبر 2016م، اتهم فيه المؤتمر بأنه فتح الباب لإشعال شرارة الوقيعة بين أهم فرق أهل السنة[73] .وكل هذه المؤشرات تجعلني أقول: ليس الخطاب الطائفي آخذ في الخفوت والاضمحلال، وإنما في تصاعد، وأن القوى الإمبريالية ستعمل بجد في تناميه، حتى تصل إلى ما خططت له من خارطة التفكيك التي نشرت في بعض المجلات الغربية « ففي يونيو 2006م، نشرت مجلة آرمد فورسس (القوات المسلحة الأمريكية) مقالا للجنرال الأمريكي المتقاعد رالف بيترز بعنوان: حدود الدم كيف يبدو الشرق الأوسط بصورته الأفضل؟ المقال يعتبر طبعة حديثة لمشروع تقسيم العالم الاسلامي الذي نظر له الصهيوني برنارد لويس[74] «.

وهذا الجنرال نفسه يتحدث بنبرة الخطاب الطائفي، فيحرض على ما أسماه بالوهابية، ناسبا إليها أزمة المجتمع الدولي مع الإرهاب، وكأنه يريد أن يشعل حريقا طائفيا، يبتغي من ورائه الوصول إلى ما يريد، حيث يقول: « إن تزايد ثروة السعوديين وبالتالي تزايد نفوذهم، كان أسوأ شيء حدث للعالم الاسلامي منذ وفاة النبي ..[75] .»ويدعو « إلى تقسيم السعودية لثلاث دول بإقامة ما يسميه فاتكان إسلامي في الحجاز،

وتسليم حقول النفط الساحلية للشيعة العرب، واقتطاع جزء من الجنوب لليمن[76] «.وهي ليست مزحة عابرة، وإنما أمنية مستقبلية يسعون لتحقيقها، وبدأت أصوات بعض الديمقراطيين عقب فوز بايدن، تنادي بإيقاف حرب اليمن، ورفع الحوثيين من قائمة الإرهاب التي وضعوا فيها، بحجة أن ذلك يساعد على الحل، و هو ما تم فعلا، وكان قد قال السفير الأمريكي في صنعاء، خلال حكم علي عبد الله صالح، وقبل الانهيار الكلي لليمن، في حوار صحفي معه: « نحن لم نكن مطلقا ضد الحوثيين، ولم نوافق مطلقا على أنهم يدعمون الإرهاب، ولم نشارك في أي من الأعمال العسكرية التي كانت ضدهم في السنوات الماضية، ووجهة نظرنا أن حل هذه القضية سيكون من خلال الحوار الوطني والتفاوض والمصالحة ...[77]».

و هنا لن يكون الحل إلا بتفكيك اليمن إلى دويلات طائفية، زيدية، شافعية، شمالية، جنوبية، وحين يكون الحوثيون مجاورين للمملكة العربية السعودية، فمعنى ذلك تصعيد الخطاب الطائفي، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال وهو المتوقع بنسبة كبيرة، فإن الدويلة الطائفية في صعدة ستكون على ارتباط وثيق، وعمالة قوية بالدولة الطائفية في إيران، وهو ما يضاعف هموم الجهاز الأمني، في مواجهة الخطاب الطائفي على مستوى الداخل ومراقبة تصاعد معدلاته.والخطاب الطائفي من الداخل لا يمانع من التناغم مع هذه الرؤية التفكيكية، ويتمنى لو أنها حدثت في أقرب وقت ممكن، فله قابلية الانجرار في مخططها، والعمل ضمن استراتيجيتها، متوهما أنها من سيمكنه من تحقيق مشروعه الطائفي « وقد صرح أحد مستشاري الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية، والمدعو علي أبطحي، الذي وقف بفخر في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل، الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنويا بإمارة أبو ظبي، مساء الثلاثاء 2004/1/15م، ليعلن أن بلاده قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق، مؤكدا أنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة[78] «.

السياسة الأمنية المفترضة في مواجهة الخطاب الطائفي

ومن منطلق هذا الفهم لحملة ومروجي الخطاب الطائفي، فإن تحديات الجهاز الأمني تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، ومن هنا أرى ضرورة تعهد معالم الاستراتيجية الأمنية في مواجهة الخطاب الطائفي بالتجديد والتطوير، ومن البدهي أن تتضمن ما يلي:

1. تجريم الخطاب الطائفي بعد تعريفه رسميا ومعاقبة مروجيه
2. مراقبة العناصر المشبوهة ومتابعة تحركاتها وعطاءاتها الفكرية
3. رصد وتحليل أنشطة الحركات المتطرفة على مستوى دول الخليج والقرن الإفريقي
4. تفكيك الخطاب الطائفي من خلال تأسيس وحدة التحليل الفكري داخل الجهاز الأمني
5. استقطاب عناصر وطنية من المجموعات الطائفية المغلقة في نطاق جغرافي محدود والمقلقة والتعاون معها في تفكيك الخطاب الطائفي.
6. منح مزيد من الحرية للأقليات الطائفية في ممارسة طقوسها ما دامت لا تمس الحالة الأمنية بضرر.
7. توعية رجل الأمن بخطورة الخطاب الطائفي على الوطن ووحدته حتى يظل على يقظة مستمرة.
8. إبرام اتفاقيات تعاون مع أجهزة أمنية مماثلة على مستوى المنطقة، من باب أن « التحدي الرئيس الذي يواجهه القرن 21 هو تشكيل تفهم جديد أوسع نطاقا لما

يعنيه الأمن الجماعي ... فالأمن الجماعي أضحى ضرورة عالمية وجب الإلتزام بها، والتي تستند لثلاثة أركان أساسية:

- لا تعترف التهديدات الجديدة بالحدود الوطنية.
- لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها أن تحصن نفسها من التهديدات.
- ليس بمقدور الدولة على الوفاء بمسؤوليتها عن حماية شعبها من طرف آخر إذا لم تندمج في الأمن الجماعي[79] «.

الخاتمة

يحتل الخطاب الطائفي اليوم حيزا واسعا في الساحة السياسة والفكرية، الاسلامية والعربية، بشكل عام، حيث أصبح له حضور قوي على مستويات مختلفة، في حقول التعليم والتربية، وبين العلماء الشرعيين، والساسة النفعيين، والصراعات الإقليمية، والآلة الإعلامية، على تنوع أشكالها، القنوات الفضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ويختلف حدة من مكان لآخر، ففي حين هو السائد والنافذ في لبنان، والعراق، وسوريا، حيث حركات التطرف الشيعي والسني تنشط، ومصر، حيث الصراع بين حركات التطرف الاسلامي، والتطرف القبطي الأرثوذكسي، نراه ينعكس صداه في بقاع أخرى من العالم الاسلامي، تفاعلا مع ما يحدث في البلدان المذكورة، في وقت صار فيه العالم قرية واحدة، عرفت بالقرية الكونية. وطبيعي هنا أن تتأثر المملكة العربية السعودية بالخطاب الطائفي، وتواجه مشكلاته عبر جهازها الأمني، فهي الدولة الواسعة المساحة على حدود يصلها بمواطن الانفجار الطائفي، العراق، وسوريا، واليمن، إلى كونها قبلة العالم الإسلامي، يؤمها الملايين من المسلمين، حجاجا ومعتمرين، من مختلف الأعراق، والمذاهب الاسلامية. ولأنها على غير وفاق مع الخطاب الطائفي فيما يدعو إليه أيا كانت بواعثه ومدارسه باتت مستهدفة منه بشكل مركز، تشويه للسمعة بتلفيقات مصطنعة، وتفجيرات في مواسم الحج، وأخرى في الرياض، والخبر، من خطاب التطرف الطائفي، من الشيعة، والسنة، على حد سواء، حزب الله الحجاز، والقاعدة، وغيرهما، وليس ما يشير إلى أن الخطاب الطائفي في زوال واختفاء، وإنما في تصاعد وتمدد؛ مما يعني أن مهمة الجهاز الأمني صارت أكثر تعقيدا.

النتائج

وخرج هذ البحث في تحليله للخطاب الطائفي، والبواعث الداعية إليه بالنتائج التالية:

- الأمن مفهوم معقد تتداخل فيه عناصر عدة كل عنصر منها شرط في فهم العنصر الآخر
- لا يمكن تحليل مشكلات الأمن الداخلي ووضع الحلول المناسبة لها من غير تحليل ومعرفة تعقيدات الأمن الإقليمي.
- الخطاب الطائفي أخطر ما يواجه الجهاز الأمني ويمثل أكبر تحد بالنسبة له
- تقف أجهزة أمن معادية تابعة لسياسات دول توسعية، تتكئ على الخطاب الطائفي، في تحقيق طموحاتها السياسية على مستوى المنطقة
- إن المنطقة تعيش ما أسماه المنظرون الغربيون الفوضى الخلاقة، وأنها مقبلة إلى التفكك الطائفي في اليمن، والعراق، وسوريا، وهي بعيدة كل البعد من التأم الجرح العميق الذي حدث فيها بسبب الخطاب الطائفي وسياساته.

التوصيات

- إنجاز دراسة مسحية تقيس عمق المشاعر الطائفية في المجتمع السعودي.
- إزالة الأحياء المغلقة على طائفة بعينها ورسم سياسة إسكان تزيل الحواجز الطائفية.
- تصنيف الخطاب الطائفي حسب خطورته على الحالة الأمنية ووفق الجهة التي ينتمي إليها.
- تضمين مناهج التربية والتعليم مادة علمية عن أخطار الخطاب الطائفي.
- تجريم أي خطاب استفزازي يشعر معه المواطن أيا كان مذهبه الديني احتقارا له.
- تعميق مشاعر الهوية الوطنية الجامعة مكان الهوية الطائفية الانعزالية.
- دراسة المؤثرات الداخلية والخارجية في تشكيل ثقة المواطن بجهاز الأمن.

المصادر والمراجع

(1) البريدي، عبد الله، السلفية الشيعية والسنية، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م، ص 26 - 27

(2) الصفار، حسن بن موسى، الطائفية بين السياسة والدين، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط، الأولى 2009م، ص 77

(3) عبيدات، ذوقان، وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر، ط، الخامسة عشر، 2013م، ص 170

(4) معتوق، فريدريك، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، أكاديميا، ط، الأولى 1993م، ص 176

(5) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر ج 2 ص 198

(6) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج 1 ص 360

(7) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط، 1419هـ ص 4

(8) فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة، الشركة المصرية العالمية، ط، 1996م، ص 319

(9) 9 - Mack P. Holt: The French Wars of Religion, 1562 – 1629 Cambridge Uk Second addition 2005 P: 86

(10) الأشعري، أبو الحسن، علي بن اسماعيل، مقالات الاسلاميين واحتلاف المصلين، تصحيح هلموت ريتر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط، ثالثة

(11) صالح، جلال الدين محمد، ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ط، أولى 2015م، ص 430

(12) الهطلاني، إبراهيم، الشيعة السعوديون، بيروت، رياض الريس للنشر، ط، الأولى 2009م، ص 181

(13) دحلان، أحمد زيني، التحفة السنية في الرد على الوهابية، استنبول، مكتبة إيشيق، ط، 1976م.

(14) 14 - العبد الله، صالح حسين علي، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط، الأولى 2019م، ص 41 - 42

(15) اللباد، عادل، الانقلاب، دار ليلى، ط، الثانية، 2010م، ص 156 - 157

(16) الصفار، حسن، الطائفية بين السياسة والدين، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط، الأولى 2009م، ص 18 - 19

(17) البريدي، عبد الله، السلفية الشيعية والسنية، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م، ص 27

(18) الخيون، رشيد، لاهوت السياسة، بيروت، منشورات الجمل، ط، الأولى 2010م، ص 139

(19) المعهد الدولي للدراسات السورية، البعث الشيعي في سورية، ط، 2009م، ص 114

(20) الراوي، عبد الستار، معجم العقل السياسي الأمريكي، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ط، 2015م، ج1 ص 483

(21) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة طوف

(22) صالح، جلال الدين محمد، التركيبة الإرترية وإشكالية السلطة والثروة، بحث غير منشور، ص 27

خالد، مزابية، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي، (دراسة حال لبنان) -() 23 (23)

ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م، ص 7

(24) المصدر نفسه، ص 8

(25) فاروق، عبد اللطيف، الطائفية قراءة في المفهوم ودلالته، ص 3 روجع بتاريخ 2014م، على الرابط: htt//fekr-online.com

(26) صالح، جلال الدين محمد، الطائفية الدينية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، ط، الأولى 2016م، ص 34

(27) الضروس، سمير قلاع، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر، ابن النديك للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م، ص 74

(28) مراد، علي عباس، الأمن والأمن القومي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م، ص 15

(29) المصدر نفسه

(30) محمد، علاء عبد الحفيظ، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط، الأولى 2014م، ص 43

(31) الضروس، سمير قلاع، مصدر سابق

(32) محمد، علاء عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص 46

(33) الضروس، سمير قلاع، مصدر سابق

(34) المصدر نفسه

(35) المصدر نفسه، ص 35 - 36

(36) المصدر نفسه، ص 37

(37) المصدر نفسه، ص 42 - 43

(38) الأفندي، محمد أحمد، التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2010م، ص 111 - 113

(39) المعهد الدولي للدراسات السورية، البعث الشيعي في سوريا، ط، 2009م، ص 120

(40) المصدر نفسه، ص 138 - 139

(41) المصدر نفسه، ص 155

(42) إبراهيم، ناجح، والنجار، هشام، داعش السكين التي تذبح الإسلام، القاهرة، دار الشروق، ط، الثانية 2015م، ص 44 - 45

(43) كوفيل، تييزي، إيران الثورة الخفية، بيروت، دار الفارابي، « الأولى 2008م، ص 404

(44) العقالي، الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت، ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط، الأولى 2011م، ص 294

(45) المصدر نفسه، ص 298

(46) الإبراهيم، بدر، والصادق، محمد، الحراك الشيعي في السعودية، بيروت، الشبكة العربية للإبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م، ص 202

(47) صالح، جلال الدين محمد، مصدر سابق، ص

(48) الطاير، عبد الله، وجيمس س، مور، حرق الشيطان، ترجمه نهال الجندي، الرياض، مدارك، ط، الأولى 2021م، ص 171

(49) كوفيل، تيري، مصدر سابق، ص 348

(50) الصفار، حسين موسى، الطائفية بين السياسة والدين، بالدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط، الأولى 2009م، ص 26

(51) صالح، جلال الدين محمد، ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ط، الأولى 2015م، ص474

(52) الحسن، حمزة، الشيعة في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الساقي، ط، الأولى 2010م، ج 1 ص 157

(53) الحسن، حمزة، مصدر سابق، ج 2 ص 359 371-

(54) Ric Neo: Religious securitization and institutionalized sectarianism in Saudi Arabia /https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21624887.2020.1795479 reviewed on 16/2/2021

(55) الإبراهيم، بدر، الصادق، محمد، الحراك الشيعي في السعودية، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م، ص 76 - 77

(56) الإبراهيم، بدر، والصادق، محمد، الحراك الشيعي في السعودية، بيروت، الشبكة العربية للإبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م، ص 22

(57) الراوي، رنا مولود، الفكر السياسي للاتجاه اليميني الأمريكي المعاصر، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، ط، 2019 م، ص 309

(58) المصدر نفسه، ص 301

(59) فايد، دينا رحومة فارس، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي .. دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط، روجعت بتاريخ 2020/12/22م، على الرابط: https//democraticac.de

(60) غيران، دانيال، الأناركية، تصدير نعوم شومسكي، ترجمة عمورية سلطاني، القاهرة، تنوير، طن الأولى 2015م، ص 58

(61) الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary روجع بتاريخ 12/22/ 2020م.

(62) بلهول، نسيم، الدين الدم والبارود، فضيلة، عيسات، مفارقة الشرق الأوسط في التمازج بين النفط والدم، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م، ص 147

(63) 63 ()- F.Gregory Gause; https://pomeps.org/saudi-arabia-and-sectarianism-in-middle-east-international-relations reviewed on 16/2/2021

(64) العزاوي، حافز عواد خلف، النفوذ الاستراتيجي الإيراني في العراق، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ط، 2012م، ص 173

(65) إبراهيم، ناجح، والنجار، هشام، داعش السكين التي تذبح الإسلام، القاهرة، دار الشروق، ط، الأولى 2014م، ص -44 45

(66) نسيم، بلهول، الدين والدم والبارود، مصدر سابق، زاوي، رابح، إرهاب من أجل الاحتواء، ص 208

(67) المصدر نفسه، نور الإيمان، سحنون، الدعشنة ومقاربات تفكيك ثالوث الصمود الاستراتيجي في المنطقة، ص 415

(68) الساعدي، رحيم، مقدمة إلى علم الدراسات المصتقبلية، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2013م، ص 18

(69) المصدر نفسه، ص 21

(70) المصدر نفسه، ص 114

(71) كومار، ديبا، فوبيا الاسلام والسياسة الامبريالية، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط، الأولى 2015م، ص 117

(72) روجع في التاريخ نفسه، على الرابط: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/19/09/muqtada-alsadr-grozny-conference-islam

(73) روجع بتاريخ 2021/2/15م، على الرابط: https://www.alriyadh.com/1531331

(74) الهويريني، وليد بن عبد الله، خارطة الدم، لندن، تكوين، ط، الثانية 2015م، ص 71

(75) المصدر نفسه، ص 74

(76) المصدر نفسه

(77) الشجاع، أحمد أمين، إيران والحوثيون، لندن، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، ط، الأولى 1434هـ ص 118

(78) العزاوي، حافظ عواد خلف، النفوذ الاستراتيجي الإيراني في العراق، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ط، 2012م، ص 188

(79) الضروس، سمير قلاع، مصدر سابق، ص 135 - 136

مصادر ومراجع الدراسة

(1) الإبراهيم، بدر، والصادق، محمد، الحراك الشيعي في السعودية، بيروت، الشبكة العربية للإبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م.

(2) إبراهيم، ناجح، والنجار، هشام، داعش السكين التي تذبح الإسلام، القاهرة، دار الشروق، ط، الثانية 2015م،

(3) الأشعري، أبو الحسن، علي بن اسماعيل، مقالات الاسلاميين واحتلاف المصلين، تصحيح هلموت ريتر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط، ثالثة

(4) الأفندي، محمد أحمد، التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2010م.

(5) البريدي، عبد الله، السلفية الشيعية والسنية، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط، الأولى 2013م.

(6) بلهول، نسيم، الدين الدم والبارود، فضيلة، عيسات، مفارقة الشرق الأوسط في التمازج بين النفط والدم، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م.

(7) الحسن، حمزة، الشيعة في المملكة العربية السعودية، بيروت، دار الساقي، ط، الأولى 2010م.

(8) خالد، مزابية، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي، (دراسة حال لبنان) ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م.

(9) الخيون، رشيد، لاهوت السياسة، بيروت، منشورات الجمل، ط، الأولى 2010م.

(10) دحلان، أحمد زيني، التحفة السنية في الرد على الوهابية، استنبول، مكتبة إيشيق، ط، 1976م.

(11) الراوي، رنا مولود، الفكر السياسي للاتجاه اليميني الأمريكي المعاصر، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، ط، 2019 م.

(12) الراوي، عبد الستار، معجم العقل السياسي الأمريكي، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ط، 2015م.

(13) الساعدي، رحيم، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2013م.

(14) الشجاع، أحمد أمين، إيران والحوثيون، لندن، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، ط، الأولى 1434هـ

(15) صالح، جلال الدين محمد، ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ط، أولى 2015م.

(16) ـــــ الطائفية الدينية، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، ط، الأولى 2016م.

(17) ـــــ التركيبة الإرترية وإشكالية السلطة والثروة، بحث غير منشور.

(18) الصفار، حسن بن موسى، الطائفية بين السياسة والدين، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط، الأولى 2009م.

(19) الضروس، سمير قلاع، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر، ابن النديك للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م.
(20) الطاير، عبد الله، وجيمس س، مور، حرق الشيطان، ترجمو نهال الجندي، الرياض، مدارك، ط، الأولى 2021م.
(21) العبد الله، صالح حسين علي، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط، الأولى 2019م.
(22) عبيدات، ذوقان، وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر، ط، الخامسة عشر، 2013م.
(23) العزاوي، حافظ عواد خلف، النفوذ الاستراتيجي الإيراني في العراق، مكة المكرمة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ط، 2012م.
(24) العقالي، الشيماء الدمرداش، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت، ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط، الأولى 2011م.
(25) غيران، دانيال، الأناركية، تصدير نعوم شومسكي، ترجمة عمورية سلطاني، القاهرة، تنوير، طن الأولى 2015م.
(26) فاروق، عبد اللطيف، الطائفية قراءة في المفهوم ودلالته، روجع بتاريخ 2014م، على الرابط: htt// fekr-online.com
(27) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر.
(28) فايد، دينا رحومة فارس، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي .. دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط، روجعت بتاريخ 2020/12/22م، على الرابط: https//democraticac.de
(29) فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة، الشركة المصرية العالمية، ط، 1996م.
(30) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط، 1419هـ.
(31) كوفيل، تييزي، إيران الثورة الخفية، بيروت، دار الفارابي، « الأولى 2008م.
(32) كومار، ديبا، فوبيا الاسلام والسياسة الامبريالية، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط، الأولى 2015م.
(33) اللباد، عادل، الانقلاب، دار ليلى، ط، الثانية، 2010م.
(34) محمد، علاء عبد الحفيظ، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط، الأولى 2014م.
(35) مراد، علي عباس، الأمن والأمن القومي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط، الأولى 2017م.
(36) معتوق، فريدريك، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، أكاديميا، ط، الأولى 1993م.
(37) المعهد الدولي للدراسات السورية، البعث الشيعي في سورية، ط، 2009م.
(38) الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionaryروجع بتاريخ 2020 /12/22م.
(39) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
(40) الهطلاني، إبراهيم، الشيعة السعوديون، بيروت، رياض الريس للنشر، ط، الأولى 2009م،

(41) الهويريني، وليد بن عبد الله، خارطة الدم، لندن، تكوين، ط، الثانية 2015م.

المراجع الأجنبية

(1) Saudi Arabia and Sectarianism in Middle East international Relations *F. Gregory Gause, III, Bush School of Government and Public Service, Texas A&M University*- https://pomeps.org/saudi-arabia-and-sectarianism-in-middle-east-international-relations

(2) 2Ric Neo: Religious securitization and institutionalized sectarianism in Saudi Arabia /https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21624887.2020.1795479

(3) Mack P. Holt: The French Wars of Religion, 1562 – 1629 Cambridge Uk Second addition 2005